الاجتماع الرابع للفريق العامل المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني التابع لمنظمة آلكو

2 – 4 سبتمبر/أيلول 2019م، هانغتشو، جمهورية الصين الشعبية

جدول الأعمال المؤقت المفصل

جدول الأعمال المؤقت

1. المسائل التنظيمية
   (1) افتتاح الاجتماع
   (2) اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل
2. التعاون الدولي لمكافحة الجريمة السيبرانية (القضايا المتعلقة برد الدول الأعضاء على الاستبيان)
3. قضايا القانون الدولي في الفضاء السيبراني ذات التحدي
   (1) تطبيق مبدأ عدم التدخل في الفضاء السيبراني
   (2) سيادة البيانات، وتدفق البيانات عبر الحدود وأمن البيانات
   (3) تنظيم المحتوى الضار على الإنترنت
4. الاستخدام السلمي للفضاء السيبراني
5. اعتماد التقرير

المفصل

1. المسائل التنظيمية
   (a) افتتاح الاجتماع

سوف يتم افتتاح الاجتماع الرابع للفريق العامل المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني التابع لمنظمة آلكو يوم الاثنين الموافق 2 سبتمبر/أيلول 2019م في تمام الساعة 10 صباحًا.

(b) اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل

إذ تحيط علما بالمناقشات الدولية المتعمقة في مجال القانون الدولي في الفضاء السيبراني، قررت الدول الأعضاء، في الدورة السنوية الرابعة والخمسين، تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية بتوافق الآراء لمواصلة مناقشة قضايا القانون الدولي في الفضاء السيبراني.

وفقًا للقرار الذي اتخذته الدورة السنوية الرابعة والخمسون، عُقد الاجتماع الأول للفريق العامل لمنظمة آلكو المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني خلال الدورة السنوية الخامسة والخمسين لمنظمة آلكو. وتم انتخاب سعادة السيد حسين بناهي عازار، المدير العام للشؤون القانونية الدولية بوزارة الخارجية، جمهورية إيران الإسلامية آنذاك، والسيدة نجيري موانغي واتشيرا، كبير مستشاري الدولة في كينيا والبروفيسور زيكسيونج هوانغ من كلية القانون بجامعة ووهان بجمهورية الصين الشعبية، كرئيس ونائب رئيس ومقرر للفريق العامل على التوالي. خلال الاجتماع، تناول مندوبو الدول الأعضاء بعض القضايا المهمة مثل تطبيق القانون الدولي في الفضاء السيبراني، والإطار القانوني المحلي، وسيادة الدولة في الفضاء السيبراني، وقواعد التعاون الدولي في مكافحة الجرائم السيبرانية، إلخ.

وعُقد الاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني في فبراير 2017م. ونوقشت المواضيع التالية: سيادة الدولة في الفضاء السيبراني، وقانون وإدارة الفضاء السيبراني، والحرب السيبرانية، والجرائم السيبرانية والقانون الدولي.

وخلال الدورة السنوية السادسة والخمسين لمنظمة آلكو في عام 2017م، صدرت دراسة خاصة عن القانون الدولي في الفضاء السيبراني أعدتها الأمانة العامة. اعتمدت الدورة السنوية الدراسة الخاصة، ووجهت المقرر إلى إعداد تقرير على أساس المناقشات التي جرت حتى الآن بين الدول الأعضاء، والدراسة الخاصة التي أعدتها الأمانة العامة ترسي الأسس لخطة العمل المستقبلية للفريق العامل.

في أبريل 2018م، أعد المقرر الخاص "تقريراً عن خطة العمل المستقبلية لاجتماع الفريق العامل"، أرسلته الأمانة العامة إلى جميع الدول الأعضاء.

خلال الدورة السنوية السابعة والخمسين لمنظمة آلكو في عام 2018م، عُقد الاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني. ناقش مندوبو الدول الأعضاء "تقرير حول خطة العمل المستقبلية لاجتماع الفريق العامل" الذي أعده المقرر الخاص.

وبناء على دعوة من حكومة جمهورية الصين الشعبية، أبلغت الأمانة العامة لمنظمة آلكو الدول الأعضاء في يوليو 2019م بأن الاجتماع الرابع للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالقانون الدولي في الفضاء السيبراني سيُعقد في مدينة هانغتشو بالصين في الفترة من 2-4 سبتمبر/أيلول 2019م. وسيتم تشكيل حلقة نقاش واحدة أو أكثر خلال الاجتماع. وسوف ترشح الدول الأعضاء المتحدثين بهدف بدء المناقشة وتيسيرها. الرجاء من مندوبي الدول الأعضاء التفاعل مع أعضاء فريق المناقشة في إطار الموضوعات ذات الصلة.

2. التعاون الدولي لمكافحة الجريمة السيبرانية (القضايا المتعلقة برد الدول الأعضاء على الاستبيان)

وتم توجيه المقرر الخاص لإعداد تقرير عن "الاحتياجات الخاصة للدول الأعضاء للتعاون الدولي من أجل مكافحة الجريمة السيبرانية" وذلك في الدورة السنوية السابعة والخمسين لمنظمة آلكو المنعقدة في عام 2018م. لإعداد التقرير، أعد المقرر الخاص استبيانًا ووزعته الأمانة العامة على الدول الأعضاء. علماً بأن 9 دول أعضاء ردت على الاستبيان حتى الآن. سيقدم المقرر الخاص التحليل أو التقرير المتعلق بالاستبيان كأساس للمناقشة بين الدول الأعضاء.

وقد يبدي الفريق العامل رغبته في التركيز على المواضيع التالية الناشئة عن الاستبيان: "التشريع والتجريم"، "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" و "الأدلة الإلكترونية".

3. قضايا القانون الدولي في الفضاء السيبراني ذات التحدي

أسفرت تطورات تكنولوجيا الإنترنت عن ظهور تحديات هائلة للقانون الدولي في الفضاء السيبراني. حيث اتهمت بعض الدول الدول الأخرى باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التدخل في شؤونها الداخلية، مما أثار قضايا تطبيق مبدأ عدم التدخل في الفضاء السيبراني. وجعل التطور السريع للاقتصاد الرقمي تدفق البيانات عبر الحدود أكثر تواتراً، مما أثار قضايا مثل حماية الخصوصية وأمن البيانات. أصبح تدفق البيانات عبر الحدود قضية ناشئة في مناقشة القواعد الدولية في الفضاء السيبراني وقد قدمت العديد من الدول مقترحات مختلفة في هذا المجال. وأثار انتشار المحتوى الضار مثل الصوتيات ومقاطع الفيديو الخاصة بالعنف والإرهاب، مناقشة عامة لمسؤولية الحكومة ووسائل التواصل الاجتماعي. اعتمدت بعض الدول تشريعات من أجل تعزيز تنظيم ومراقبة المحتوى الضار على الإنترنت.

وستوضع ثلاثة مواضيع فرعية تحت هذا الموضوع: "تطبيق مبدأ عدم التدخل في الفضاء السيبراني"، و"سيادة البيانات، والتدفق عبر الحدود وأمن البيانات"، و"تنظيم المحتوى الضار على الإنترنت".

فيما يتعلق بـ "تطبيق مبدأ عدم التدخل في الفضاء السيبراني"، قد تود الفريق العامل مناقشة المسائل التالية: (1) كيفية توضيح المحتوى الدقيق "لسيادة الدولة في الفضاء السيبراني"؟ (2) ما الذي يجب اعتباره عتبة لعملية سيبرانية بمثابة "التدخل في الشؤون الداخلية"؟

فيما يتعلق بـ "سيادة البيانات والتدفق عبر الحدود وأمن البيانات" ، قد يرغب الفريق العامل في مناقشة المسائل التالية: (1) كيفية توضيح المحتوى الدقيق لـ "سيادة البيانات"؟ (2) كيفية تقييم الوصول عبر الحدود إلى البيانات خارج الحدود الإقليمية من خلال شركات الإنترنت دون إذن من الدول التي يتم تخزين البيانات فيها، والتأثير على سيادة الدول التي يتم تخزين البيانات فيها والمساعدة القضائية الدولية والتعاون في إنفاذ القانون؟ (3) ما هي المبادئ الأساسية لتدفق البيانات عبر الحدود؟ (4) كيفية تقييم حقيقة أن مزيداً من الدول تعتمد تشريعات بشأن توطين البيانات وعلاقتها بتدفق البيانات عبر الحدود؟

فيما يتعلق بـ "تنظيم المحتوى الضار على الإنترنت"، قد يرغب الفريق العامل في مناقشة المسائل التالية: (1) ما هي معايير تعريف "المحتوى الضار على الإنترنت"؟ (2) ما هي المبادئ والقواعد التي ينبغي تطبيقها في تنظيم المحتوى الضار على الإنترنت؟

4. الاستخدام السلمي للفضاء السيبراني

نوقش هذا الموضوع في الدورات السنوية الرابعة والخمسين، والخامسة والخمسين، والسادسة والخمسين والسابعة والخمسين. نظرً للحالات الناشئة في هذا المجال، قد ترغب الدول الأعضاء

في التركيز على القضايا التالية: (1) بأي طريقة محددة يمكن تطبيق المادة رقم 2 (4) والمادة رقم 51 من ميثاق الأمم المتحدة في الفضاء السيبراني، وما هي المعايير لتحديد "استخدام القوة" و "النزاع المسلح" في الفضاء السيبراني؟ (2) كيفية تقييم استراتيجية "الدفاع إلى الأمام" التي اعتمدتها بعض الدول وتأثيرها على القانون الدولي في الفضاء السيبراني؟ (3) كيفية تقييم، بموجب القانون الدولي، شرعية العمليات السيبرانية ضد البنية التحتية الحيوية للدول الأخرى مثل الشبكة الوطنية؟ كيف يمكن تنظيم مثل هذه العمليات بشكل أفضل من خلال القانون الدولي؟ (4) رغم أن ممارسات "الحرب السيبرانية" التي تتبعها الدول لا تزال نادرة، فهل حان الوقت لمناقشة ما إذا كان القانون الإنساني الدولي (قانون النزاع المسلح) يمكن تطبيقه في الفضاء السيبراني وكيف؟

5. اعتماد التقرير

تحت جدول الأعمال هذا، سيتم اعتماد تقرير الفريق العامل على أساس المناقشة.